الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي
اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

التوزيع : محدود
E/ECWA/NR/CONF.2/CP.14
٤ نيسان/ابريل ١٩٧٩
الاصل : بالانكليزية

0794

UN ECONOMIC COMMISSION
FOR WESTERN ASIA
29 AUG 1979
RECEIVED
LIBRARY

الورقة الوطنية
المقدمة من قبل منظمة التحرير الفلسطينية

الى

مؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية
فيينا ، آب/اغسطس ١٩٧٩

79-2479

ESCWA Documents converted to CDs.
CD # 5
Directory Name:
CD5\NR\CONF2_CP.14A
Done by: ProgressSoft Corp., P.O.Box: 802 Amman 11941, Jordan

الورقة الوطنية المقدمة من قبل منظمة التحرير الفلسطينيـــة

١- مقدمـــة

ان منظمة التحرير الفلسطينية هي القيادة المنظمة للشعب الفلسطيني المناضل في سبيل حقه الثابت في تقرير المصير . وبموجب ميثاق الامم المتحدة والقرارات العديدة الصادرة عن كل من مجلس الامن والجمعية العامة للامم المتحدة ، تم الاعتراف بهذا الحق للفلسطينيين . ولا يمارس الفلسطينيون حقوقهم في السيادة على اية قطعة من ارض وطنهم ، لذا فان الاهتمام الرئيســي لمنظمة التحرير الفلسطينية ينصب على التحرير الوطني اكثر منه على التنمية . ومع ذلك ، يتوجب على حركة التحرير الوطني ان تهتم بالاحتياجات الانسانية الاساسية لشعبها . وهذا ما يفسر اهتمام منظمة التحرير الفلسطينية ، فضلا عن عدد من المؤسسات الفرعية او المستقلة الاخرى ، الخاصة منها او العامة ، داخل الحدود السياسية لفلسطين وخارجها ، بالمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية الاساسية التي يواجهها الشعب الفلسطيني . ويلعب العلم والتكنولوجيا دورا حيويا ومتزايدا في مواصلة النضال من اجل التحرر الوطني ومساندته .

ان مؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية يشدد على الجانب المفيد للعلم والتكنولوجيا . ومع ذلك ، من المهم ان نتذكر ان للتكنولوجيا وجها خيرا ووجها شريرا في آن معا . فان اغتصاب حقوق الشعب الفلسطيني قد تم طبعا ، ولا يزال يستمر ، عن طريق الربط الناجح للعلم والتكنولوجيا بآلة الحرب الاسرائيلية . وتؤكد المشكلة الفلسطينية الحاجة الى ايجاد ادوات دولية فعالة لحماية الدول الضعيفة من الجشع والعدوان . وبالنظر لعدم وجود أدوات كهذه تابعة للامم المتحدة ، يقع على عاتق الدول الاعضاء في الامم المتحدة التزام ادبي واخلاقي كبير هو تقديم اشكال مناسبة من المساعدة الى حركات التحرير الوطني ، لكي تقاوم الظلم مقاومة فعّالة ، وتسرّع بزوغ فجر الاستقلال . وبقدر ما تساعد الدول الاعضاء في الامم المتحدة الفلسطينيين على تنمية قدراتهم العلمية والتكنولوجية ، بقدر ما تساعد في تخفيف الضريبة الثقيلة من العذاب الانساني ، وتسهم في انتصار العدالة وحقوق الانسان .

وتسعى منظمة التحرير الفلسطينية جاهدة للتعاون والتنسيق مع الدول وحركات التحرير الوطني الاخرى ، من اجل تسخير العلم والتكنولوجيا لخدمة الانسان ، وهي تتوق الى عالم يسوده السلام وحسن النية ، عالم لا توجد فيه أمة ضعيفة الى حد يمكن معه قمعها واضطهادها .

ومن المفهوم ان الظروف العسكرية والسياسية للشعب الفلسطيني لم تسمح بظهور تخطيط اقتصادي وعلمي مركزي . وعليه ، لا توجد هيئات لتقرير السياسة العلمية ، كما لا توجد مؤسسات وطنية معنية بتخطيط النشاط العلمي وتنظيمه وتنفيذه . وبقدر ما تحاول الدول ذات السيادة ممارسة الاشراف على نشاطاتها في حقل العلم والتكنولوجيا ، وبقدر ما تسعى الى ربط هذه

النشاطات بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية ، يهتم مؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية ، بالدرجة الاولى ، بالسياسة العامة والجوانب المؤسسية للعلم والتكنولوجيا . غير ان الورقة الوطنية لمنظمة التحرير الفلسطينية هي فريدة من نوعها ، بمعنى انها تركز الاهتمام على الاهداف والنتائج التي تم التوصل اليها بواسطة ادوات بدائية للغاية . ونحن نأمل ان تساهم التجربة التي عاشتها منظمة التحرير الفلسطينية في فهم افضل للجوانب العميقة الجذور في عمليات ربط العلم والتكنولوجيا بالتنمية . ومن المرجح ان يسهم الجمع الحكيم بين الخبرة الفلسطينية المكتسبة في الجهود المبذولة على صعيد اللامركزية وعلى صعيد القاعدة وبين التخطيط المركزي الصحيح ، في ازالة بعض العقبات التي تواجه البلدان النامية في الحصول على العلم والتكنولوجيـــا .

٢- تأملات في الوضع الحاضر

ان تشتت الشعب الفلسطيني قد جعل القيام بالدراسات الديموغرافية الروتينية امرا صعبا للغاية : اذ لا توجد ارقام رسمية بعدد السكان . ويقدر عدد السكان الفلسطينيين في الوقت الحاضر بما يزيد قليلا عن اربعة ملايين شخص ، منهم ١ر٨ مليون في فلسطين و ١ر٢ مليون في الاردن ومليون واحد موجود حاليا في بلدان الخليج ولبنان وسورية .

ومنذ عام ١٩٤٨ استفاد الفلسطينيون من نظام التعليم الابتدائي الشامل الذي وفّرته الانروا ، ودخلوا المدارس الثانوية العامة والجامعات الوطنية في العالم العربي . كما قدم عدد من الدول الاجنبية الصديقة منحا للدراسة في جامعاتها . وكان الاقبال على التعليم واسع النطاق جدا . وبرغم القلق الشديد الناشئ عن حالة افتقار الفرد الفلسطيني ، فقد نشأت على مر السنين قوة عمل ذات شأن . وتشير التقديرات الاولية الى وجود حوالى ١٠٠ر٠٠٠ خريج جامعي فلسطيني (من القوى البشرية الرفيعة المستوى) ، وان عدد التقنيين من اصحاب المهارات يفوق عدد خريجي الجامعات . وهكذا ، فان حصة خريجي الجامعات في القوى العاملة الفلسطينية تقارب ٨- ١٠ بالمائة ، وهذا رقم مرتفع بالنسبة لبلد نام . ومع عدم وجود فرص للعمل داخل المجتمع الفلسطيني ، وكون الاقبال على التعليم العالي يجرى من منطلق شخصي ، حصلت هجرة كثيفة للقوى البشرية الماهرة هذه نحو معظم الدول العربية . ويشغل الفلسطينيون هناك في الوقت الحاضر وظائف هامة في كل مجالات الحياة العامة والخاصة ، في خدمة تنمية البلدان العربية الشقيقة . ويعمل حوالي ٥٠ بالمائة من القوى البشرية الفلسطينية الرفيعة المستوى في حقل التعليم . بينما يعمل الباقون كموظفين حكوميين واطباء ومهندسـين .

كذلك انشأ الفلسطينيون ، بمفردهم ، وبالاشتراك مع مواطنين من الدول العربية الاخرى ، عددا من شركات الاستشارات والتعهدات الهندسية الخاصة ، التي اسهموا من خلالها اسهاما كبيرا في تنمية الاعتماد على الذات في مجال التكنولوجيا في المنطقة . وقد نمّت هذه الشركات

اعدادا كبيرة من الخبرات المحلية في ميادين تصميم وتخطيط وتنفيذ مشاريع الهندسة المدنية الواسعة النطاق : في النقل ، والبناء ، والانشاءات الصناعية ، وخطوط الانابيب. كما ازدادت خبرتهم في حقول الهندسة الكهربائية والصناعية ، وانما على نطاق اضيق . وتستحق خبرة هذه الشركات في مجال اكتساب التكنولوجيا ونقلها الى المنطقة اهتمام مؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية . وهناك جانب سلبي لاندماج الفلسطينيين من القوى البشرية الرفيعة المستوى والقوى العاملة الماهرة في تنمية الدول العربية هو ما أسفر عنه هذا الاندماج من حرمان المجتمعات الفلسطينية من هذه الطاقات. وغني عن البيان ان القوى البشرية الفلسطينية العاملة في اقتصادات الدول العربية تجني الموارد المالية لاعالة عائلاتها التي يقيم كثير منها في ظل الاحتلال أو في مخيمات اللاجئين .

ان التعليم العالي المتاح للفلسطينيين قد وجههم بالطبع نحو المشاكل التكنولوجية والاقتصادية للدول العربية الشقيقة او للبلدان الاجنبية . وفضلا عن ذلك ، فان حالة الاقتصاد الفلسطيني والنقص في القوى العاملة الذى يعاني منه عدد من البلدان العربية ، قد اسفر عن جذب قوى للقوى البشرية الفلسطينية . فالمناهج التعليمية التي درسها الفلسطينيون لم تؤهلهم لشغل وظائف مثمرة وفعالة داخل المجتمع الفلسطيني . وقد نشأت هذه الحالة عن مجموعة من العوامل الخارجة عن ارادة الاطراف المعنية ، وكذلك عن عدم ادراك الآثار التعليمية التي تنطوى عليها الظروف الحالية للفلسطينيين . وفي السنوات العشر الماضية ، حدث عدد من التطورات التي يمكن ان تبشر بقيام روابط جديدة للنظام التعليمي بالفلسطينيين . وكان أحد هذه التطورات انتشار التعليم العالي في قطاع غزة والضفة الغربية . وتوجد في الوقت الحاضر ٧ مؤسسات فلسطينية للتدريب المهني ولتدريب المعلمين . وقد أنشئت جميع هذه المؤسسات قبل الاحتلال الذى حدث في عام ١٩٦٧ . ويبلغ مجموع المنتسبين اليها حوالي ٢٠٠٠ طالب ، كما تتألف الهيئة التدريسية من حوالي ١٧٥ مدرسا . وبالاضافة الى ذلك ، توجد ثلاث جامعات في الضفة الغربية هي : جامعة بيت لحم (تأسست عام ١٩٧٣) وجامعة بئر زيت (تأسست عام ١٩٥٣ وهي آخذة في الاتساع منذ ذلك الحين) وجامعة النجاح الوطنية (تأسست عام ١٩٢٠ وهي آخذة في الاتساع منذ ذلك الحين) . ومع ان هذه الجامعات الثلاث كانت تضم ٢٦٠٠ طالب فقط في العام الدراسي ١٩٧٧-١٩٧٨ ، فان معدل نموها أخذ يرتفع ابتداء من اواسط السبعينات. ويبلغ مجموع العاملين فيها حوالي ١٦٥ شخصا . وتضم جامعة بئر زيت حوالي ٣٦ بالمائة من مجموع الطلاب و ٦٢ بالمائة من مجموع الهيئة التدريسية . ويوجد ايضا عدد من المؤسسات الاخرى التي تتولى تدريب الممرضين والممرضات الذين اكتسبوا الخبرة بالممارسة بالاضافة الى الممرضين والممرضات ذوى الاجازات والتدريب الفني .

وفي الوقت الحاضر ، يبلغ مجموع الطلاب المسجلين في مؤسسات التعليم العالي هذه حوالي ٥٠٠٠ طالب . وتبلغ القدرة الاستيعابية للجامعات الثلاث ٢٦٠٠ طالب في السنة ، مع ان ١١٠٠٠ طالب يصبحون سنويا مؤهلين لدخول مرحلة التعليم العالي في الاراضي المحتلة . ومن اصل الـ ١١٠٠٠ طالب هؤلاء ، هناك حوالي ٢١٠٠ طالب ينتسبون الى

جامعات خارج الاراضي المحتلة . ومع ان هذا العدد يشكل جزءا صغيرا من مجموع عدد طلاب الجامعات الفلسطينيين الذى يتراوح بين ٧٠ و ١٠٠ ألف (١) ، فان الجامعات والمؤسسات التعليمية في الضفة الغربية وغزة لابد ان تلعب دورا رائدا في التوفيق بين التعليم والاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية للشعب الفلسطيني .

ولكي تنجح هذه المؤسسات الفلسطينية في تطوير برامجها التعليمية لربط العلم والتكنولوجيا بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، فانها تحتاج الى دعم جوهرى في حقل الابحاث (٢) . وهناك تطور حديث العهد يمكن ان يسهم اسهاما جيدا في هذه العملية ، ويتمثل في دراسة الجدوى التي وضعتها منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة بالاشتراك مع منظمة التحرير الفلسطينية والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية انشاء جامعة فلسطينية مفتوحة . وكانت منظمة التحرير الفلسطينية قد دعت الى القيام بهذا المشروع ، ويجرى تنفيذه حاليا من قبل منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة على اساس منحة مقدمة من الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية

---

(١) من المهم ان نؤكد في هذا المجال ان رقم ٧٠ الى ١٠٠ ألف هو رقم تقديرى مبني على بيانات غير كاملة . فالاساس الاحصائي الذى يجرى بناء عليه تقدير عدد طلاب الجامعات الفلسطينيين يعاني من نواقص عديدة . وقد تم التوصل الى هذا الرقم بالمقارنة بين الارقام المتوفرة لدى منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ، والاحصاءات التعليمية الرسمية لبعض الدول العربية ، والافتراضات الخاصة بتركيب السكان الاردنيين وما الى ذلك . وقد وجدنا انه في عام ١٩٧١ كان هناك حوالي ٤٦ ألف طالب جامعي فلسطيني وان هذا العدد ارتفع الى اكثر من ١٠٠ ألف في عام ١٩٧٨ . ومعلوم ان عدد خريجي وطلاب الجامعات في الدول العربية يتضاعف كل ٣ره سنوات . ويوجد في الوقت الحاضر حوالي مليون طالب جامعي عربي .

(٢) لا حاجة بنا الى القول ان هذه المؤسسات خاضعة للاشراف المباشر من جانب الادارة العسكرية الاسرائيلية . وسنقدم بعض الامثلة على الصعوبات التي تفرضها قوات الاحتلال لنبيّن النوع الخاص للعقبات التي تتم مواجهتها . ان المدرسين والطلاب يتعرضون بانتظام للنفي او الاعتقال التعسفيين . وليس نفي رئيس جامعة بئر زيت الا واحدا من الامثلة على هذا النوع من المضايقات .

أنظر Ann Lesch, "Israeli Deportation of Palestinians from the West Bank and the Gaza Strip, 1976-1978" in Journal Palestine Studies, VIII, pp 101-131 (1979).

يتعين على الضابط المختص بشؤون التعليم في قوات الاحتلال الاسرائيلية في الضفة الغربية ان يصادق على الميزانية والمناهج الدراسية وعدد الموظفين والطلاب. ولديه سلطة منع اجراء اى تطوير في المناهج الدراسية . وبما انه لابد من استقدام بعض اعضاء الهيئة التدريسية من خارج الضفة الغربية فان السلطات العسكرية ، رغبة منها في مضايقة هذه المؤسسات ، تتعمد التأخير التعسفي في الاجابة على طلبات الحصول على اذونات الاقامة ، بل هي غالبا ما ترفض هذه الطلبات في اليوم الاول لبدء الدراسة من اجل زيادة الصعوبات امام هذه المؤسسات .

والاجتماعية . وسيكون من بين الاهتمامات الاساسية للجامعة الفلسطينية المفتوحة التركيز على المناهج الدراسية والبرامج المتعلقة بالمشاكل الفلسطينية ، من اجل اعداد الشباب للعمل في اطار المجتمع الفلسطيني . فالمهارات والمنهجيات والقيم المطلوبة لهذه الوظائف معقدة للغاية وتختلف اختلافا جذريا عن متطلبات العمل في الشركات المكتبية الكبيرة والمتعددة الجنسيات . ان العمالة في الاراضي المحتلة تتوفر في بلديات المدن (يبلغ عدد سكان اكبر مدينة ٧٠٠ر٠٠٠ نسمة) ، وفي مكاتب المناطق ، ومجالس ادارة المياه والكهرباء ، والصناعات الصغيرة ، والزراعة الضيقة النطاق ، والتعليم ، والخدمات الطبية وما الى ذلك . ويتطلب النجاح في اداء هذه الوظائف تكريس قدر كبير من الجهد وسلسلة واسعة من المهارات وقدرة خاصة على حل المشاكل : وهذه الوظائف جميعا توفر فرصا عديدة وفريدة من نوعها لربط العلم والتكنولوجيا بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية . وستخدم الجامعة الفلسطينية المفتوحة ايضا عددا من الاهداف الاجتماعية والثقافية الاخرى بتقديمها ثقافة موحدة للشبيبة الفلسطينية وبوضعها التعليم العالي في متناول جميع الفلسطينيين .

ويجرى تطوير التعليم العالي الفلسطيني بكل الموارد المتوفرة . وبالطبع يمكن تسريع هذه الجهود وتعزيزها عن طريق تقديم دعم اضافي للمؤسسات في فلسطين المحتلة ولمنظمة التحرير الفلسطينية على حد سواء .

ويشكل مستشفى المقاصد في القدس والهلال الاحمر الفلسطيني تجسيدا للمبادرة الفلسطينية في الحقل الطبي داخل الاراضي المحتلة وخارجها . فقد أنشئ مستشفى المقاصد من قبل الجمعية الخيرية الاسلامية في الضفة الغربية . وهو مستشفى يضم ١٢٠ سريرا ويتمتع بمستوى جيد من الموظفين والتجهيزات . وينظم ايضا برامج لتدريب الموظفين الطبيين . اما الهلال الاحمر الفلسطيني فهو يدير عددا من المستشفيات الصغيرة ويوفر خدمات الاسعاف لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين التي غالبا ماتكون هدفا للقصف الاسرائيلي العشوائي البربري ، بالاضافة الى المرافق والخدمات الطبية لاعادة التأهيل المقدمة الى الجرحى الفلسطينيين .

وهناك مبادرة فلسطينية اخرى تتجسد في التجربة الاجتماعية والاقتصادية المعروفة باسم الصامد . فهذه المؤسسة مكرسة لتوفير فرص عمل منتج للشباب الفلسطينيين الذين تحرضوا لمشقات كبيرة (مثل سكان تل الزعتر واطفال الشهداء الفلسطينيين وغيرهم) . ومع ان الصامد حديث المنشأ فقد نما بسرعة من حيث الحجم والتنوع . وقد زادت قيمة مبيعاته في عام ١٩٧٧ عن مليوني دولار وهو يقوم بتشغيل معامل لصنع المفروشات والمنسوجات والملابس الجاهزة والبطانيات والجلد والمشاغل الميكانيكية .

وتشكل الامثلة المذكورة اعلاه تجسيدا للاتجاهات الجديدة ، وتظهر الخبرة الفلسطينية في العثور على حلول للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية باستخدام الوسائل المتاحة . الا انه يتضح

مما ورد اعلاه انه لا يزال هناك طريق طويل ينبغي قطعه ، وتهتم منظمة التحرير الفلسطينية كل الاهتمام بالامكانيات التي سيوفرها مؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية في مجال التنمية العلمية والتكنولوجية للفلسطينيين (١) .

٣- مؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية والقضايا الفلسطينية

بالرغم من الظروف الخاصة المحيطة بالعلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والعلم والتكنولوجيا والتنمية ، يوجد عدد من المجالات التي لمنظمة التحرير الفلسطينية ولمؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية وجهات نظر متماثلة بشأنها . وقد أعطينا الدليل في المقدمة على التزام منظمة التحرير الفلسطينية والشعب الفلسطيني بالعلم والتكنولوجيا كأداة للتنمية . كما ان تلبية الاحتياجات الانسانية الاساسية تحتل لدى منظمة التحرير الفلسطينية الدرجة ذاتها من الاولوية العليا التي تحتلها لدى مؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنميـــة .

وفي الاقسام التالية ، ستعالج هذه الورقة كل بند وكل بند فرعي من الخطوط العامة المتعلقة بالورقة والتي وضعها مؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية ، وذلك من أجل التركيز على المجالات ذات الاهتمام المشترك .

١/٣ تسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية

ان قدرة القوى البشرية الفلسطينية على القيام بالنشاطات العلمية والتكنولوجية تتجاوز في الوقت الحاضر الى حد بعيد الوسائل والموارد المتاحة . وهذه الوسائل والموارد محدودة ، جزئيا ،

---

(١) حتى سنوات قليلة خلت ، كانت المشكلة الفلسطينية تعالج كـ "مشكلة لاجئين" وكانت وكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى (الاونروا) تقدم خدمات الاغاثة الاساسية . الا ان منظومة الامم المتحدة بدأت في السنوات القليلة الماضية بالاعتراف بالمشكلة بكل ابعادها الصحيحة . وعليه ، تشغل منظمة التحرير الفلسطينية مواقع مختلفة في وكالات متنوعة تابعة للامم المتحدة ، وبدأ الفلسطينيون يحصلون على قدر متواضع من خدمات الامم المتحدة . وهذا الاتجاه آخذ بالتزايد ، ويؤمل ان يبادر مؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية الى اعتماد سلسلة كاملة من مشاريع المساعدة التقنية اللازمـــة .

بسبب الاحتلال الاسرائيلي . وما لم تتم ازالة هذه العقبة الاساسية ، والى ان يتم ذلك ، سيكون من المستحيل الافادة كليا من القوى البشرية الفلسطينية المتاحة . والصعوبة الثانية تكمن في الطبيعة المتخلفة للمؤسسات القائمة وفي قدرتها المحدودة على القيام بالنشاط العلمي والتكنولوجي والاقتصادي . ولهذه الاسباب ، تقضي الاستراتيجية الاساسية لمنظمة التحرير الفلسطينية بدعم كل تدبير من شأنه ان يسهم في تقوية المؤسسات القائمة الى جانب انشاء مؤسسات جديدة . اما السياسة الاساسية التي تحكم هذه الاستراتيجية فهي اعطاء الاولوية القصوى لتلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية ودعم التنمية على مستوى القاعدة وعلى مستوى المؤسسات في القرى والمدن .

واحدى الصعوبات الرئيسية التي تواجهها منظمة التحرير الفلسطينية في تخطيط وتنفيذ السياسات العامة في ميدان العلم والتكنولوجيا تكمن على وجه التحديد في عدم سيطرتها على اقتصاد البلدان التي يعمل الفلسطينيون في نطاقها اما لانهم تحت الاحتلال في فلسطين او لانهم ضيوف في دول عربية ذات سيادة . وعليه ، يتوقف الاعتماد على المبادرات الشخصية الطوعية ، وعلى التدابير المحدودة النطاق .

٣/١/١ اختيار التكنولوجيا ونقلها لاغراض التنمية

حتى الوقت الحاضر ، لم تتح للفلسطينيين فرصة ممارسة التخطيط والاشراف الاداري على مجرى الاحداث في بلادهم . ولم يول اعتبار كاف لاختيار التكنولوجيا : فان اختيار الالات والتكنولوجيا انما يتوقف على توفرها وكلفتها بالنسبة لمالكها الفردي وعلى معدل مردودها بالنسبة للاستثمار . ولم تول اى من السلطات التي تعاقبت على الحكم اى اهتمام لهذه المسألة الهامة . وعليه ، لا يتوفر الاطار الفكري الصحيح ولا المؤسسات الحكومية الصالحة للقيام بالدراسات التحليلية ولادارة عملية الحصول على التكنولوجيا . وفي الوقت الحاضر ، تفتقر منظمة التحرير الفلسطينية الى الوسائل من اجل القيام بالدراسات الضرورية لتحديد المعايير والخطوط التوجيهية لهذا الموضوع . وهكذا ، فنحن غير قادرين على تحديد انسب وسائل الانتاج ، واكثرها توفيرا ، والفرص المتاحة حاليا امام السكان الواقعين تحت الاحتلال لادارة عملية نقل التكنولوجيا .

٣/١/٢ ازالة العقبات

مما لاشك فيه ان الاحتلال الاسرائيلي هو العقبة الرئيسية التي تعترض الاستخدام الفعال للعلم والتكنولوجيا في التنمية . ومن المؤسف حقا انه لا منظومة الامم المتحدة ولا الصليب الاحمر الدولي ولا اية وكالة انسانية اخرى معنية بهذا الامر قد اعارت اهتماما مناسبا لموضوع العلم والتكنولوجيا اللذين يمكن وينبغي ان يتم نقلهما الى السكان الذين يعانون من الخراب الناتج عن

القمع والاحتلال . والعقبات التي تعيق تحسين استخدام المعارف في البلدان النامية ، هي بالتأكيد اقل صعوبة من تلك التي يواجهها الفلسطينيون . فقد زادت قوات الاحتلال الاسرائيلية بصورة منتظمة اعتماد الاراضي المحتلة على الاقتصاد الاسرائيلي ، وقلصت الاعتماد الذاتي المحدود الذى كانت تشهده غزة والضفة الغربية قبل احتلال عام ١٩٦٧ ، وعطلت البنية الاقتصادية الضعيفة من خلال التلاعب بالاسعار والاجور ووسائل الاشراف .

وفي ظل هذه الظروف البالغة الصعوبة ، لا تستطيع منظمة التحرير الفلسطينية الا ان تحاول اتخاذ تدابير علاجية وعلى صعيد القاعدة . وهنا فان الامم المتحدة وجميع المؤسسات الانسانية الرئيسية مدعوة الى الاضطلاع بدور رئيسي على مستوى كل مدينة وبلدية وقرية لبناء قدرات محلية لمقاومة الصدمات .

٣/١/٣ طرق ادماج العلم والتكنولوجيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لفلسطين

تبين التجربة الانمائية للفلسطينيين بوضوح ان عددا من الطرق قد استعمل بنجاح على أساس القاعدة وعلى نطاق ضيق . وسنناقش بعض هذه الطرق ، مشيرين بايجاز الى بعض جوانب هذه التجربة ومنوهين بالتطورات المرجوة التي يمكن ان تعزز فعالية الطريقة لادماج العلم والتكنولوجيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الفلسطيني . ومن المهم ان نشير في هذا المجال الى ان التنمية الاقتصادية الفلسطينية ، بسبب ظروفها الخاصة ، ليست مرادفة للتنمية الاقتصادية الوطنية . وكما سبق ان لاحظنا ، فان المتابعة الناجحة للتعليم العالي والعمالة في البلدان العربية قد ادت بالتأكيد الى التنمية الاجتماعية والاقتصادية لفئة من المجتمع الفلسطيني . ولكن مثل هذه التطورات يمكن الا تنعكس بشكل تغييرات اجتماعية او اقتصادية ايجابية داخل فلسطين نفسها . وبالرغم من هذه الصعوبات الجدية ، هناك قدر كبير يمكن تعلمه من التجربة المكدسة طوال العقود الثلاثة الماضية .

ان الانظمة التعلمية والمرافق الطبية و البلديات والجمعيات المهنية والشركات الهندسية والتعاقدية وبرامج الارشاد الزراعي كلها كانت بمثابة طرق لدمج بعض اشكال العلم والتكنولوجيا في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبعض فئات المجتمع الفلسطيني . والتحدى الذى يواجه الفلسطينيين هو تحديد الوسائل المناسبة لتحسين هذه الطرق .

١/٣/١/٣ النظام التعليمي

يعتبر التعليم طريقة هامة لاكتساب الجديد من المعارف وكذلك لادماج العلم والتكنولوجيا في التنمية الاجتماعية والاقتصادية . وتولي غالبية السياسات العلمية في البلدان النامية اهتماما خاصا لتعليم القوى البشرية العلمية . وقد نجحت القوى البشرية الفلسطينية الرفيعة المستوى في ادماج العلم الذى تلقته في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول العربية ، وعلى نطاق اضيق ،

في مجتمعها الفلسطيني بالذات . ومن الممكن على الارجح زيادة الانجازات التي تم بلوغها حتى الان وتعزيزها اذا تم توجيه النظام التعليمي نحو المشاكل الفلسطينية ، واذا زود الشباب بعدة افضل لحل هذه المشاكل . وقد عولجت هذه الناحية من التعليم باسهاب في الفقرة ١/ ٠ .

ان النظام التعليمي القائم هو نظام مرن ومفتوح بما فيه الكفاية ، بحيث ان برنامجا متخصصا ومدروسا يمكن ان يؤدي الى تحويل هذا النظام لخدمة الاحتياجات الاساسية للشعب الفلسطيني . فالانروا واليونيسكو مسؤولتان مباشرة عن تعليم جزء كبير من الاطفال الفلسطينيين في مرحلة التعليم المدرسي الابتدائي . اما التعليم الثانوي والمهني والتقني والعالي فهو يدخل في نطاق اختصاص مجموعة من الوكالات : العامة ، والانروا / اليونيسكو ، والخاصة . وكما سبق ان ذكرنا ، فان قوات الاحتلال الاسرائيلي تتدخل مباشرة في عملية التعليم . والتحدي الرئيسي بالطبع هو ابتكار مناهج دراسية وادوات تعليم ملائمة واختبارها وتطويرها . ويمكن ان يحصل ذلك في عدة أمكنة مختلفة . وبعد ان يتم اختبار الانظمة الملائمة ، يمكن بحث المشاكل الناشئة عن نشرها .

٢/٣/١/٣ المرافق الطبية

بذلت محاولات ناجحة لادخال الممارسات الطبية الحديثة الى المجتمع الفلسطيني من قبل الانروا والجماعات الخاصة (كمستشفى المقاصد) ، والحكومة الاردنية في الضفة الغربية قبل عام ١٩٦٧ ، وجمعية الهلال الاحمر . لكن هذه المحاولات فشلت حتى الان في توفير مستوى صحي مناسب لكل شخص . ويمكن تكييف تكنولوجيات الصحة العامة والطب الوقائي المتوفرة حاليا مع الاحتياجات الفلسطينية : يمكن تزويد كل منزل بالمياه النظيفة ، وشبكات فعالة وغير مكلفة لتصريف النفايات وتأمين الخدمات الطبية وخدمات التلقيح الوقائي الاساسية . وهناك كل ما يحمل على الاعتقاد بان اعمال البحث والتطوير الضرورية ، الى جانب تدريب القوى البشرية الفنية ، تدخل ضمن امكانيات الشعب الفلسطيني . ويقتضي اتخاذ التدابير داخل الاراضي المحتلة وخارجها .

٣/٣/١/٣ البلديات

ان اعتماد اللامركزية في عملية التخطيط على مستوى المناطق والدوائر هو أحد الاحلام المحببة الى قلوب مخططي التنمية . لكن هذا الهدف كثيرا ما يبدو صعب التحقيق ، كما ان مقر سلطة التخطيط الفعلية غالبا ما يكون في العاصمة . وبالنسبة الى الشعب الفلسطيني ، فان ظروفا خارجة عن ارادته قد ألقت مسؤوليات ضخمة على عاتق البلديات في ظل الاحتلال . فان على هذه المؤسسات العامة ، في غياب السلطة الوطنية المحلية ، ان تتولى أدوارا عديدة في حياة المجتمع اليومية . وفضلا عن ذلك ، يتوجب على البلدية ان تعالج بصورة مباشرة او غير مباشرة جملة من المشاكل التكنولوجية المتصلة بالاحتياجات الاساسية (الصحة والتغذية والتعليم والاسكان) ، وبالنقل ، وبالترخيص لعدد من النشاطات الاقتصادية . وتعتبر طاقة البلديات محدودة في مجال الاضطلاع بالتخطيط الاقتصادي ودمج العلم والتكنولوجيا في هذه الخطط . ويمكن معالجة هذا

الضعف المؤسسي بانشاء وحدة للتخطيط لدى كل بلدية في المدن التي يبلغ عدد سكانها عشرة آلاف نسمة فما فوق (هناك ١٢ مدينة من هذا النوع على الاقل) . وينبغي أيضا انشاء مركز للبحث والتطوير يتولى التخطيط المركزي ويدعم هذه الوحدات بالمشورة الفنية المتخصصة ، وبالمعلومات والمسوحات الميدانية ذات الفائدة المشتركة . ومن شأن تعزيز البلديات القائمة بهذه الصورة ان يقضي على عدد من العقبات التي تعيق في الوقت الحاضر اشتراكها على نحو أكمل في التنمية الاقليمية .

٣ / ١ / ٤ / ٣ الجمعيات المهنية

كثيرا ما تشل الجمعيات المهنية في البلدان النامية في القيام بدور كامل كهيئات منظمة تنشىء أجهزة للتغذية المرتدة تربط النظام التعليمي بممارسة المهنة ، وتقيم روابط بين الفئات المختلفة للقوى العاملة ، وتضع برامج من اجل نشر المعلومات الجديدة ذات الصلة ، وتقرر الاهداف التكنولوجية الواضحة في ميادين مهنية محددة . وهذه الوظائف هي على مستوى من التعقيد يفوق ما هو عليه في الوظائف المتصلة بالتفويض وتقديم المشورة والعمالة والاندماج الاجتماعي والحلقات الدراسية والمؤتمرات . وبالنظر الى انتشار الفلسطينيين على نطاق واسع ، فقد كان التطور الكامل للجمعيات المهنية بطيئا ، علما بانها تستطيع ان تلعب دورا قويا جدا في دمج العلم والتكنولوجيا في التنمية الاقتصادية .

٣ / ١ / ٥ / ٣ طرق اخرى

هناك عدد من الطرق الاخرى لتحقيق الادماج المطلوب . وهي طرق تنطبق على جميع البلدان النامية ، كتحسين خدمات الارشاد المزرعي وتنمية شركات الهندسة والتعهدات الوطنية . غير ان الشركات الاستشارية وشركات التعهدات الفلسطينية تقع كلها للاسف خارج فلسطين وهي مندمجة اندماجا كاملا في تنمية الدول العربية الاخرى . وينبغي العثور على الوسائل الكفيلة بنقل جزء من هذه الخبرة الى الاراضي المحتلة .

٣ / ١ / ٤ / ٣ علم وتكنولوجيا جديدان لازالة العقبات التي تعيق التنمية

ان العلم والتكنولوجيا المتوفرين حاليا كافيان للتغلب على العقبات الراهنة . ومن غير المؤكد في الوقت الحاضر ان هناك حاجة الى اكتشافات جديدة .

٣ / ٢ الترتيبات المؤسسية والاشكال الجديدة للتعاون الدولي في تطبيق العلم والتكنولوجيا

ان العمليات التي يجري بواسطتها تطبيق العلم والتكنولوجيا في خدمة الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني يمكن تسريعها وتكثيفها عن طريق تقوية المؤسسات القائمة وتوسيعها ، وكذلك عن طريق انشاء مؤسسات جديدة . وبسبب القيود التي تفرضها قوات الاحتلال الاسرائيلية في فلسطين ، يقتضي الامر احيانا انشاء مؤسسات جديدة خارج الاراضي المحتلة وتحديد الطرق الكفيلة بنشر انتاجها بين الاشخاص والمؤسسات المعنية .

٣/٢/١ توسيع المؤسسات القائمة

لابد لنا من تقديم بيان موجز عن الآفاق التكنولوجية القصيرة والطويلة الاجل لنتمكن من تقييم الحالة المعقدة المعروضة أمامنا تقييما كاملا . ففي الوقت الحاضر ، تعتبر النشاطات الاقتصادية والتكنولوجية نتيجة للمهارة المتوفرة لدى القوى العاملة وكذلك نتيجة للظروف التي يعيشها القطاعان الزراعي والصناعي . فالكثافة السكانية المرتفعة والتزايد السكاني المتوقع ان يفوق ثمانية ملايين شخص في عام ٢٠٠٠ يتطلبان بالضرورة تنمية رأسية مكثفة لكل القطاعات الاقتصادية . ويقتضي عدم وجود موارد معدنية غنية ان تعتمد التنمية الصناعية بالدرجة الاولى على القوى العاملة ذات الكفاءة العالية.ويمكن ان تستند بعض هذه الصناعات على المهارات الموجودة حاليا ، وعلى سبيل المثال ، يمكن انشاء صناعة تخمير حديثة لانتاج انواع متخصصة من الاجبان والايزوكليكوز ومضادات الحيويات (الانتبيوتيك) في فلسطين . وبالامكان ايضا انشاء صناعات جديدة ناجحة ، مثلا في الميدان الالكتروني ، وفي ميدان الادوات الطبية والعلمية ، اذا توفر قدر مناسب من الاعداد والتخطيط لذلك .

ومن الصعب علينا في الوقت الحاضر ان نبحث بالتفصيل الصناعات التي يمكن انشاؤها بنجاح . ولكن ليس هناك ادنى شك في ان اقتصادا فلسطينيا مستقلا ، غنيا بالقوى البشرية الماهرة والفنية ، سيجد الفرص للاسهام في الاقتصادات العربية الآخذة في الاتساع والتنوع. وتدعو الشكوك الضمنية الى انشاء مؤسسات عالية المستوى قادرة على الاداء حسب المعايير الدولية السائدة . وفي هذا الاطار بالذات يجرى التفكير بالتطوير المؤسسي للمؤسسات الاكاديمية في مجال البحث والتطوير .

ويتضح من المعلومات المقدمة حتى الان انه يوجد عدد من المؤسسات التعليمية والعامة والطبية والهندسية المرشحة لان تلعب دورا هاما في تغيير الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة . وقد سبق ان اشرنا الى نوع اعادة التوجيه في وظائف بعض المؤسسات القائمة .

وينبغي على المؤسسات الاكاديمية ان توسع طاقتها على تعليم القوى البشرية العلمية وان تصبح مراكز رئيسية للبحث والتطوير كما هي الحال في أمكنة اخرى (١) . وبالرغم من الحجم الصغير والموارد المحدودة لفلسطين يمكن تعزيز وتنويع النشاطات الاقتصادية الحالية من خلال الاستخدام الفعال للعلم والتكنولوجيا في مجالات الهندسة المدنية ، والصحة العامة والصناعات الغذائية ،

---

(١) تضم المؤسسات الاكاديمية في الضفة الغربية وقطاع غزة في الوقت الحاضر نسبة مئوية صغيرة فقط من مجموع الطلاب الجامعيين الفلسطينيين . فمعدل الحصول على التعليم العالي بين الفلسطينيين الموجودين تحت الاحتلال الاسرائيلي هو ادنى مما هو عليه بين اخوانهم الفلسطينيين الذين يعيشون خارج الاراضي المحتلة. لذلك تدعو الحاجة بالحاح الى مساعدة المؤسسات العشر التي تؤمن التعليم على المستوى الجامعي كي يبلغ عدد طلابها في عام ١٩٨٣ اربعين الف طالب ،وتضع برامج جديدة في الميادين التقنية . وفي عام ١٩٨٣ ، سيكون هناك حوالي مئتي الف طالب فلسطيني منتسبين الى الجامعات في مختلف انحاء العالم .

مع التركيز بشكل خاص على هندسة الخمائر وادارة الموارد المائية ، والصناعات الكيميائية الصغيرة الحجم التي تعتمد على الخبرة التقليدية في الزيوت الاساسية ، وانواع الصابون والعطور ، والصناعات الميكانيكية المتعلقة بتصميم وتشغيل المنشآت الصغيرة الحجم ، والاجهزة المتخصصة العائدة للمزارع ولاعمال البناء ، والصناعات السياحية التي تعتمد على الموارد التاريخية والمناخية لفلسطين ، وصناعة النشر مع التأكيد بشكل خاص على الكتب المدرسية بالنظر لسرعة تزايد عدد طلاب الجامعات العربية ، والنقل البرى الدولي ، وخدمات الهندسة والتعهدات في المنطقة ، وتصميم وتشغيل المنشآت المتعلقة بالطاقة الشمسية وبتحلية المياه وفي كل من هذه الاتجاهات تدعو الحاجة الى تنمية المرافق المؤسسية القائمة ، على نطاق واسع . ومن الواضح ان تعزيز قدرة المؤسسات الحالية في مجال العلم والتكنولوجيا من اجل خدمة اغراض التنمية الوطنية يتطلب انشاء مرافق جديدة ، وتخطيط برامج للابحاث والتدريب ، وانشاء اجهزة فعالة لربط هذه النشاطات بمستخدمي التكنولوجيا وبالمؤسسات العامة ذات الصلة وبالسلطات الوطنية المسؤولة عن التخطيط الاقتصادى . ويعتقد بان الاولوية القصوى ينبغي ان تعطى لتعزيز وتنمية المؤسسات القائمة عوضا عن انشاء مؤسسات جديدة . هناك عدد قليل من المؤسسات الجديدة التي لابد منها ، ولكن من الاهمية بمكان ان لا يجرى بناء مؤسسات جديدة على حساب المؤسسات القديمة . ينبغي اولا ان يتولد البحث والتطوير في مؤسسات التعليم المهني والتقني ، والمحطات الزراعية ، والجامعات ، والمراكز الطبية ، قبل النظر في انشاء مراكز ابحاث وطنية متخصصة . ويتوقف نجاح مراكز الابحاث الوطنية المتخصصة على وجود بنية اساسية علمية وتكنولوجية متينة .

ومن الضرورى خارج فلسطين المحتلة ان تقوم الفروع المتخصصة التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية والمعنية بالنشاط التقني بانشاء وحدات للبحث . فهذه الوحدات ضرورية لايجاد الحلول للمشاكل ولتوجيه انتباه القيادة الى السياسات والقضايا التقنية ذات الاهمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، ولدعم التطورات المؤسسية الجارية حاليا في فلسطين .

٢/٢/٣ البحث والتطوير في البلدان المضيفة

من الصعب جدا ان لم يكن من المستحيل ، تنفيذ النشاطات الواردة تحت الفقرة ١/٢/٣ ، في ظروف القمع والسيطرة الاسرائيليين السائدة حاليا . وعلى العموم لا يسمح للمؤسسات الوطنية في الاراضي المحتلة بقبول كل الموظفين الذين تحتاج اليهم . لذلك ، يكون من الاهمية القصوى للمؤسسات الموجودة في البلدان العربية وفي البلدان الاشتراكية والغربية على حد سواء ان تنشىء وحدات ابحاث فلسطينية تتناول المشاكل الفلسطينية . وينبغي تخطيط هذه الوحدات بالتعاون مع المؤسسات الموجودة حاليا تحت الاحتلال . وعندما تزول حالة الاحتلال الحالية ، يصبح بالامكان دمج وحدات البحث مع قواعدها الموجودة في الوطن الام على جناح السرعة . ومن الطبيعي ان وحدات كهذه يتم انشاؤها في الخارج ينبغي ان يكون لها بعض النشاطات المشتركة مع المؤسسات الموجودة في الوطن الام ، ويتوجب عليها ان تضع وسائل مناسبة لربط برامجها وانتاجها بالمؤسسات الوطنية . وبالامكان انشاء وحدات الابحاث هذه في جميع المجالات المذكورة في الفقرة ١/٢/٣ .

وبالنظر لتوفر الموارد الفلسطينية من القوى البشرية الرفيعة المستوى ، فان منظمة التحرير الفلسطينية تؤيد الفكرة القائلة بان نشاطات البحث والتطوير الجارية في البلدان المصنعة لخدمة الشعب الفلسطيني ينبغي ان تجرى بمشاركة القوى البشرية الفلسطينية الرفيعة المستوى .

٣/٢/٣ آليات الاتصال

يشكل تبادل المعلومات والخبرة وظيفة هامة في أى نشاط بحثي او انمائي . وتؤيد منظمة التحرير الفلسطينية الرأى القائل بان هذه العملية يمكن ان تحصل على النحو الاكثر فعالية من خلال اشتراك الباحثين والقوى البشرية التقنية في الحلقات الدراسية والمؤتمرات والاجتماعات على المستوى الوطني والاقليمي والدولي وكذلك من خلال الاجازات من اجل الدراسة . اما ثاني اهم طريقة فهي من خلال مرافق المكتبات المناسبة .

ويمكن للمجتمع العلمي الدولي ان يقدم مساعدة كبيرة الى المؤسسات والقوى البشرية المهنية بتزويدها بالمنشورات ذات الصلة (الكتب والدوريات) بصورة مجانية وبدعوتها الى حضور الاجتماعات المهنية ذات الاهمية بالنسبة اليها .

٤/٢/٣ التعاون الدولي

لم تستفد منظمة التحرير الفلسطينية في الوقت الحاضر استفادة كاملة من الموارد المتوفرة لدى المؤسسات الدولية . فضلا عن ان البرامج القليلة التي شاركت فيها مع وكالات الامم المتحدة كانت بطيئة التنفيذ بشكل مفرط. لذلك فان منظمة التحرير الفلسطينية تسعى بالدرجة الاولى للحصول على المساعدة والخدمات التقنية من مؤسسات الامم المتحدة القائمة حاليا ، قبل ان تتمكن من تحديد ما اذا كانت هناك حاجة الى اشكال جديدة من التعاون .

٥/٢/٣ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

تقيم منظمة التحرير الفلسطينية علاقات ودية مع غالبية البلدان النامية ، ان لم يكن مع جميعها . وترى المنظمة ان تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية يرتدى اهمية كبيرة . وعلى سبيل المثال ، هناك اشياء كثيرة يمكن لمنظمة التحرير الفلسطينية ان تتعلمها من البلدان النامية الشقيقة في مجال النضال الذى تخوضه من اجل تلبية الاحتياجات البشرية الاساسية وتحقيق التنمية الريفية والحصول على التكنولوجيا المناسبة . وسوف تتعزز قدرة المؤسسات الفلسطينية على التعاون مع البلدان النامية الاخرى حينما يتم تطوير المؤسسات الوطنية بالشكل المناسب .

٦/٢/٣ الاستفادة من منظومة الامم المتحدة

لقد تطرقت اوراق قطرية اخرى الى مشاكل اساسية تتصل بمنظومة الامم المتحدة . وينصب اهتمام منظمة التحرير الفلسطينية على الخصائص المؤسسية التي تحول دون وضع موارد منظومة

الامم المتحدة في خدمة احتياجات الشعوب المضطهدة . وترى المنظمة ان منظومة الامم المتحدة قد فشلت في تزويد الفلسطينيين الرازحين تحت نير الاحتلال او المتواجدين في الدول العربية بحصة مناسبة من مواردها . ولعل مرد ذلك جزئيا الى التأخر في قبول المنظمة بصفتها الحالية. وهناك سبب ثان قد يرجع الى واقع ان قدرات المنظمة في حقول العلم والتكنولوجيا والتخطيط الانمائي هي قدرات اولية في الوقت الحاضر ، في حين ان منظومة الامم المتحدة تشكل مؤسسة ضخمة متعددة الوكالات . لذلك يصعب على هيئتين من هذا النوع ان تقيما اتصالا فعالا فيما بينهما . وستقدم توصية محددة من اجل هذه المشكلة .

٤ - التوصيات

تخوض منظمة التحرير الفلسطينية نضالا لا هوادة فيه من اجل التحرير الوطني . ورغم ثقتنا ببلوغ اهدافنا الوطنية ، لا تستطيع المنظمة ان تضع جدولا زمنيا محددا للتقدم نحو هدفها . لذلك ، وخلافا لبلدان نامية اخرى ، ليس باستطاعتنا ربط توصيات محددة بجدول زمني من العمليات والمشاريع . والسياسة الرئيسية التي توجه توصيات منظمة التحرير الفلسطينية المقدمة هنا ، هي ضرورة تطوير المؤسسات الوطنية باقصى سرعة ممكنة ، واتخاذ الاستعدادات من أجل الاستقلال . وعليه ، فان التوصيات المقدمة هنا غايتها تأمين اقصى قدر من التقدم في تعزيز المؤسسات وفي ادماج العلم والتكنولوجيا في التنمية الاجتماعية والاقتصادية الممكنة التحقيق ، الى جانب انشاء (في المنفى عند الضرورة) كل الوحدات والقدرات الاساسية للتخطيط والتنظيم والبحث وادارة الدولة الفلسطينية حالما يتم انشاؤها . ومن الملح للغاية ان تحصل منظمة التحرير الفلسطينية على الادوات الضرورية في هذا المجال كي يبشر الاستقلال بعهد من النمو السريع والمستقر تعويضا عن عشرات السنين من الصعاب والعذاب .

٤/١ على الصعيد الوطني

هناك استراتيجيتان على الصعيد الوطني ينبغي اتباعهما في آن معا . الاستراتيجية الاولى تهدف الى تدعيم وتطوير المؤسسات والقوى البشرية الموجودة حاليا ، بينما تهدف الثانية الى اعداد ما هو ضروري من المؤسسات والمنهجيات والسياسات والقوى البشرية لادارة الابعاد التكنولوجية للحياة الاقتصادية في فلسطين المستقلة .

التوصية ١ :

تنمية قدرات التخطيط التكنولوجي والاقتصادي لدى كل بلديات مدن الضفة الغربية وقطاع غزة

تمشيا مع التوجيه الديمقراطي لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وتمشيا مع سلوك البلديات الفلسطينية الذي اثبت ابداعه ومسؤوليته ، يوصي بتقديم دعم اقليمي ودولي من اجل تعزيز و/او

انشاء وحدة تخطيط متخصصة لدى مكتب رئيس البلدية في كل مدينة . وينبغي ان تكون هذه الوحدة قادرة على جمع المعلومات الضرورية ، للقيام مباشرة او بواسطة خبراء استشاريين ، بالدراسات الضرورية المتصلة بالمشاكل الاجتماعية والاقتصادية للمدينة والمنطقة المجاورة لها (١) .

وينبغي ايضا انشاء مركز بحوث خاص بالبحث والتطوير ، ويفضل ان يكون هذا المركز داخل حرم احدى الجامعات الثلاث الموجودة حاليا . وينبغي ان يتخصص المركز المذكور في تقديم الخدمات المتخصصة لوحدات التخطيط البلدية .

التوصيـة ٢ :

عقد مؤتمر فلسطيني للعاملين في حقل النشاط الاجتماعي والاقتصادي

ان مختلف العاملين في حقل النشاط الاقتصادي داخل فلسطين وخارجها قد مارسوا نشاطهم حتى الآن في اتجاهات تمليها البيئة المحيطة بهم بصورة مباشرة . ومن الاهمية بمكان ان تنظم منظمة التحرير الفلسطينية مؤتمرا يضم جميع الاطراف المعنية ، بما في ذلك الجمعيات المهنية ، للبحث عن طرق ووسائل الدمج المنتظم والواعي لهذه الطاقات الفلسطينية .

التوصيـة ٣ :

تطوير البحث والتعليم في المجالين العلمي والتكنولوجي في مؤسسات التعليم العالي في الضفة الغربية وقطاع غزة

يوصى بالقيام بسلسلة كاملة من اعمال البحث التطبيقي المفيدة وذات الصلة ، مع اعارة اهتمام خاص لربط النشاط بالمستخدمين ، والمؤسسات المحلية ، والعملية التربوية وتنمية البلاد . ويوصى ايضا بالحاح بتنسيق عملية التنمية المؤسسية هذه تنسيقا وثيقا مع التوصية ١ .

التوصيـة ٤ :

انشاء مصرف تنمية فلسطيني ومصرف صناعي فلسطيني

يوصى بتوفير الموارد المالية من قبل الدول العربية ، بالاضافة الى المنظمات الدولية (كالبنك الدولي للانشاء والتعمير وبرنامج الامم المتحدة للتنمية) ، لانشاء هذين المصرفين ، وذلك كي يصبح بالامكان تمويل مشاريع التنمية في القطاعين الخاص والعام .

---

(١) يوصى بان تشارك البلديات الاثنتا عشرة في تحمل المسؤولية بالنسبة للمناطق الريفية .

التوصيـة ٥ :

انشاء القدرة على دراسة السياسة العامة والتخطيط الشاملين

سوف تبذل كل الجهود بعد الاستقلال من اجل انشاء سلطة مركزية فعالة . وينبغي عدم اضاعة الوقت في جمع المعلومات وتحليل الظروف الحالية او وضع التوقعات المحتملة للمستقبل . ويوصى بان تقوم الصناديق العربية الخمسة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية بتمويل منظمة التحرير الفلسطينية ومساعدتها على انشاء مركز للتخطيط الشامل ، تكون مهمته وضع المنهجيات المناسبة ، وقاعدة البيانات ، والروابط ، والدراسات المتعلقة بالسياسة العامة ، التي ستكون ضرورية عند الاستقلال .

٢/٤ على الصعيد الاقليمي

قدمت الدول العربية ، شأنها في ذلك شأن المؤسسات الاقليمية العربية ، دعما جوهريا الى الشعب الفلسطيني منذ عام ١٩٤٨ . وبالنظر الى تفاوت الموارد لدى الدول العربية ، لا يمكن للتوصيات ان تكون واحدة بالنسبة اليها جميعا .

ان احدى اصعب المشاكل التي تواجه منظمة التحرير الفلسطينية في محاولتها ادماج العلم والتكنولوجيا في التنمية الاجتماعية والاقتصادية هي مشكلة تمويل المشاريع . وتتناول التوصيات الثلاث المقترحة على الصعيد الاقليمي مشاكل تمويل المشاريع وتسويق المنتجات .

التوصيـة ٦ :

ان تمنح الدول العربية طلبات الحصول على قروض لتمويل مشاريع صناعية وزراعية في الضفة الغربية وقطاع غزة فرصا وشروطا مساوية للطلبات المقدمة من مواطنيها

ينبغي ان تكون الهلديات والشركات الخاصة قادرة على تأمين الاموال التي تحتاج اليها من اجل تنفيذ مشاريع مفيدة .

التوصيـة ٧ :

ان تبادر الصناديق العربية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، بالتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية ، الى القيام باعمال تمهيدية لتحديد المشاريع المتعلقة بالبنية الاساسية وذات الاولوية القصوى

يوصى باجراء تخطيط مفصل ومنتظم في مجالات المياه والموارد الزراعية والنقل ومرافق تخزين الاغذية وتخطيط المدن وموارد الطاقة واستغلال الموارد المعدنية وتوليد الطاقة وشبكة الاتصالات الهاتفية والاسكان والبناء .

التوصيـــة ٨ :

العلاقات التجارية

من اجل مساعدة الفلسطينيين على مقاومة المضايقات الاقتصادية الاسرائيلية ، يوصى بان تمنح الدول العربية المنتجات الاصلية للضفة الغربية وقطاع غزة افضلية قصوى بالنسبة الى كل المنتجات الاخرى .

٣/٤ على الصعيد الدولي

ترحب منظمة التحرير الفلسطينية بالتعاون الدولي داخل منظومة الامم المتحدة وخارجها . وتدعو المنظمة كل الدول الصديقة الى الاشراك في خبرتها في ميدان العلم والتكنولوجيا . والمنظمة على استعداد لتنظيم زيارات وبعثات تدريب الى المؤسسات المختصة . ومع ذلك ، مما لا شك فيه على الاطلاق ان اهم مساعدة يمكن تقديمها الى الفلسطينيين ، هي انهاء الاحتلال والعدوان الاسرائيليين .

التوصيـــة ٩ :

ان تنشىء الجامعات ومؤسسات البحث في شتى انحاء العالم وحدات فلسطينية للبحث والتداوير متخصصة في المجالات ذات الاهتمام المشترك ، وان تعمل هذه الوحدات بالتعاون الوثيق مع المؤسسات الموجودة في فلسطين وان تعطى حرية الانتقال الى فلسطين عند تحريرها

ستعد منظمة التحرير الفلسطينية خططا مفصلة لوحدات البحث والتطوير المرجوة ، وستتعاون في انشائها مع الجامعات المضيفة . وقد تتفاوت هذه الوحدات من حيث الحجم والنطاق ، ولكن عليها ان تكرس جهدها لدراسة مشاكل البحث والتطوير المتصلة بفلسطين . ويتوقع ان توفر الجامعات المضيفة التمويل والتنظيم والبنية الاساسية لهذه الوحدات .

التوصيـــة ١٠ :

انشاء وحدة لدى الامم المتحدة من أجل مساعدة منظمة التحرير الفلسطينية على الافادة افادة كلية من موارد منظومة الامم المتحدة

يوصى بان تنشىء الامم المتحدة وحدة صغيرة تضم اشخاصا ذوى كفاءات عالية وعارفين بموارد الامم المتحدة وباحتياجات الفلسطينيين ، لمساعدة منظمة التحرير الفلسطينية على ترشيد افادتها من منظومة الامم المتحدة على النحو الامثل . ويمكن حل هذه الوحدة متى اصبح لدى منظمة التحرير الفلسطينية نظام فعال للتعاون مع الامم المتحدة .

التوصيـة ١١ :

وكالات الامم المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية

يوصى اثناء تنفيذ التوصية العاشرة ، بان يقوم برنامج الامم المتحدة للتنمية والوكالات المتخصصة والمنظمات الاخرى داخل منظومة الامم المتحدة ، بتكثيف الجهود في مجال تحديد الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني ، كما يوصى بان تتشاور مع منظمة التحرير الفلسطينية وتتعاون معها في وضع وتنفيذ مشاريع حسية ، مستخدمة وسائلها وموارد ها العلمية والتكنولوجية لضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الفلسطيني .